



نضال الشعب



د. مجدلاوي يحيي جماهير الشعب المصري التي توافدت للتظاهر ضد مشروع التهجير

العدد رقم (124)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الآتين 2025/2/3

تهجير سكان غزة.. استكمال لمخطط إنهاء مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة

افتتاحية
العدد

والدولي الذي شكل قوة اسناد كبيرة لإسقاط هذا المخطط العدواني. تهجير شعبنا من قطاع ليس بالمشروع الجديد، بل بدأ منذ عام 1955 بما سمي في حينها مشروع جنستون الذي اسقطه الشعب الفلسطيني وقواه الحية بغزة بدعم وإسناد من نظام الزعيم القومي العربي جمال عبد الناصر، واليوم وحركتنا الوطنية مع الفارق بالتاريخ والتجربة، والمعطيات الوطنية وأهمها اعتراف أكثر من 149 دولة بالعالم بدولة فلسطين، والاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك الموقف الحازم الذي عبر عنه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وجمالة الملك عبد الله الثاني، مدعوماً من شعوبهم بكافة تلالونها السياسية والاجتماعية برفض مخطط التهجير الترامبي.

لا نريد اليوم أو ربما ليس الوقت الملائم الآن للمراجعة والمحاسبة على من اتخذ قرار الحرب المنفرد بقطاع غزة تنظيمياً وأفراداً وإن كان ذلك ضرورياً وملحاً ومهماً، ونحن ما زلنا وسيكون على المدى الطويل تحمل تبعاته وآثاره المدمرة، لكن الأثر المباشر له علاوة على القتل والتدمير لقطاع غزة وشعبها، نواجه اليوم كارثة التهجير بكل ما تحمله من معاني الكوارث الوطنية الشبيهة بنكبة عام 1948، وبكارثة نكسة حزيران 1967، هناك من يتحمل المسؤولية وتجدد المراجعة الجدية الحازمة والمسؤولة والمحاسبة على من اتخذ هذا القرار أياً كان أفراداً أم تنظيمات.

الهدف الرئيس من افرغ قطاع غزة من سكانه وتهجيرهم هو ضمانة لأمن إسرائيل على المدى البعيد، وهو بأن معاً مع نقل الحرب للضفة الغربية واستكمال الاجهاز على مشروع الدولة الفلسطينية المتفق عليه دولياً فيما يسمى حل الدولتين على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ستواجه مخطط التهجير بقطاع غزة والتطهير العرقي الملازم له بالضفة الغربية، وكما اسقطت بالخمسينات جماهير شعبنا وقواها الحية بدعم عربي ودولي مخطط التهجير والتوطين سواجهه اليوم ونسقطه ليبقى الحل الوحيد المطروح فقط هو حق شعبنا بتقرير المصير والعودة، وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية.

لم يكن على سبيل الصدفة بعد تسلم الرئيس ترامب بأيام قليلة وهو على متن طائرته أن يصدر ذلك التصريح الخطير لتهجير أكثر من نصف سكان غزة إلى كلا من مصر والأردن بدواعي إنسانية ولأن قطاع غزة لم يعد مكاناً صالحاً للحياة، وهذه الدعوى «الإنسانية» الحريصة على الشعب الفلسطيني بغزة من الرئيس ترامب ليتمتع بحياة آمنة خارج بلده تربط ما بين الهجرة الطوعية والتهجير القسري الذي خلق الاحتلال الظروف الاكراهية للهجرة الطوعية.

فكرة تهجير الفلسطينيين من غزة لم تكن فكرة ترامب أصلاً، ولا تخطر على باله لأنها خارج حساباته الإقليمية، بل هي فكرة إسرائيلية نقلها له وزير استراتيجية نتنهاو ومفكره درايمر بعد اسبوع من دخول ترامب للبيت الأبيض، كتمن وترضية لليمين الإسرائيلي مقابل وقف اتفاق إطلاق النار والصفقة المجحفة مع حماس، التي بموجبها يتم ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة ذهاب بدون عودة كل يوم دفعة من مائتي شخص يجري إبعادهم تحت مسمى العلاج بالخارج.

ولماذا لم يفكر الرئيس ترامب أو يساعد وليقترح عليه أنه من الأسهل والأقل كلفة باعتباره رجال أعمال تهمة الكلفة أن يوفر ظروف وشروط الحياة اللائقة والكرمة لبقائهم بوطنهم وأرضهم وأن تمتعهم وشعبهم بالحرية وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة هو الضمانة الأكيدة للأمن والسلام والاستقرار بالمنطقة؟

وعلاوة عن غض النظر وتجاهل نقل المعركة من قطاع غزة للضفة الغربية، الغاء قرار العقوبات الشكلية التي وقعها ترامب على بعض غلاة المستوطنين بينما الأصل أن توقع العقوبات على نظام الابارتهايد الرسمي الذي تفرضه حكومة الاحتلال الاسرائيلي.

الغاء العقوبات عن المستوطنين هي رسالة حماية ورعاية ودعوة لمواصلة مسيرة الاستيطان والضم التدريجي، ونقل المعركة العسكرية للضفة الغربية ومشاركة ميلشيات المستوطنين فيها بكتافة هي رسالة أخرى مسكوت عنها بهدف تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، والعودة لمشروع صفقة القرن الفاشلة التي اسقطها الموقف الصلب للقيادة الفلسطينية وشعبنا وقواه الحية والتعاطف العربي

النضال الشعبي: إجراءات الاحتلال ضد الوكالة خرق للحصانة الأممية ووقاحة سياسية

إسرائيل تشيطن الوكالة وموظفيها لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين ومحو تاريخهم وهويتهم وتغيير معايير الحل السياسي

تقرير: نائل موسى

مع (أونروا) وأي هيئة تنوب عنها، وطالبها «بوقف نشاطها وإخلاء جميع منشآتها في القدس خلال 48 ساعة». وفي تحد سافر للإرادة والقوانين الدولية، قال دانون: «إن القانون يمنح الأونروا من العمل ضمن حدود ما أسماه «لإقليم السيادة لدولة الاحتلال» كما يحظر أي تواصل بين مسؤولين إسرائيليين والأونروا»، وأن «إسرائيل ستنتهي كل اتصالات التعاون والتواصل مع الأونروا أو أي جهة تنوب عنها»، وهو ما أبلغ به دانون الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

ويمثل قرارا الكنيست، خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية، ويتناقض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة القرار رقم 302 الذي أنشأ «الأونروا» عام 1949 استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين، بما يمثل التزاماً دولياً بهذه القضية بعد فشل تنفيذ قرار مجلس الأمن 194 الذي يضمن لهم حق العودة.

غوتيريش، رد مطالبة حكومة نتانياهو، بسحب القرار بناءً على الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة الأونروا وطبيعتها التي لا يمكن استبدالها، مشيراً إلى التزامات إسرائيل تجاه الوكالة وفقاً لاتفاقية أبرمت بين إسرائيل والأمم المتحدة في عام 1967، وبموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي تسري على الأونروا.

وأكد أن القانون الدولي ينص على انه لا يحق لإسرائيل فرض سيادتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنه «لا يمكن لإسرائيل التذرع بأحكام قانونها الوطني»، بما في ذلك القانون الذي تم إقراره لحظر أونروا «لتبرير عدم وفائها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي».

وأشار غوتيريش إلى قرارات الجمعية العامة التي منحت الأونروا تفويضاً للعمل في مناطق عملها بما فيها القدس، مشدداً على أنه بموجب القانون الدولي يتوجب على «قوة الاحتلال» أن تضع آليات لمساعدة المدنيين في الأراضي التي تحتلها.

وأوضح أن أي إجراءات تمنع الأونروا من مواصلة أنشطتها ستقوض بشكل حاد تقديم الاستجابة الإنسانية اللائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشيراً إلى تأكيد الجمعية العامة في قرارها الصادر في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة يوم 11 كانون الثاني 2024، على عدم وجود منظمة يمكنها أن تحل محل أو تستبدل قدرة الأونروا، وهي مبادئ وأحكام تنتهكها إسرائيل وتضرب بها عرض الحائط.

المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، هاجم تشريع «الكنيست»، قائلاً إن تطبيقه سيكون «كارثياً»، محذراً من أن تقليص عمليات الأونروا خارج عملية سياسية، وفي وقت أصبحت فيه الثقة في المجتمع الدولي منخفضة للغاية.

وأكد أن «الوكالة ضرورية لدعم السكان المحطمين ووقف إطلاق النار، حيث مصرير ملايين الفلسطينيين ووقف إطلاق النار وأفاق الحل السياسي الذي يجلب السلام والأمن على المحك».

وأشار إلى أن التشريع الذي أقرته الكنيست يتحدى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتجاهل أحكام محكمة العدل الدولية، ويتجاهل أن الأونروا هي الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، في انتظار إجابة سياسية على قضية فلسطين. وقال لازاريني: «إن تنفيذ هذا التشريع يسخر من القانون الدولي ويفرض قيوداً هائلة على عمليات الأونروا». ونحن عازمون على البقاء وتقديم الخدمات حتى يصبح من المستحيل القيام

قالت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى «الأونروا»، نهاية الأسبوع، إنها اضطرت إلى نقل موظفيها من القدس الشرقية بعد قرار إسرائيل إغلاق مكاتبها في المدينة المحتلة، في رضوخ للمنظمة الأممية لإملاءات الاحتلال وقوانينه التعسفية ضد مؤسساتها.

وأُسست الجمعية العامة للأمم المتحدة الأونروا في عام 1949 وفوضتها مهمة تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقصبتهم ومحتنتهم الناجمة عن قيام العصابات الصهيونية بتجريحهم عن ديارهم بالقوة، إبان النكبة عام 1948.

وضمن حربها على الأونروا المتواصلة منذ 76 عاماً، صدعت حكومة الاحتلال مؤخراً في إطار محاولات إنهاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وديارهم التي هجروا منها وفق القرار الأممي رقم 194 وعبره تصفية القضية الفلسطينية، وسط تنديد ورفض عالمي لفظي اقتصر على مطالبة حكومة نتانياهو بالتراجع أو تعليق التنفيذ، دون التلويح بإجراءات عملية أو عقوبات.

وتوظف حكومة نتانياهو أحداث 7 أكتوبر في تصوير الوكالة كمنظمة إرهابية، وموظفيها كإرهابيين أو متعاطفين مع الإرهابيين»، ضمن دعاية عبثية مفضوحة مدفوعة برغبة في تجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين، وبالتالي تغيير المعايير الراسخة منذ فترة طويلة للحل السياسي. والهدف هو حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق تقرير المصير ومحو تاريخهم وهويتهم».

ومنذ بدء حرب الإبادة في تشرين الأول 2003، شملت القيود المفروضة على عمل الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني عوائل على الوصول مثل التأشيرات قصيرة الأجل أو عدم منح تأشيرات دخول للموظفين الدوليين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة وقتل 275 موظفاً منهم، ترافقت مع تبني «الكنيست» مشروع قانونين في 28 تشرين الأول 2024، يحظر الأول نشاط «الأونروا» داخل «المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية»، بما يشمل تشغيل المكاتب التمثيلية وتقديم الخدمات، فيما يحظر القانون الآخر أي اتصال مع الوكالة. دخلا الخميس حيز التنفيذ.

وجاء قرار الاخلاء غداة رفض المحكمة الاسرائيلية العليا «طلب التماس»، قدمته مجموعات حقوقية لتأجيل تنفيذ القرارات، خاصة وأن هذه «القوانين تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان وواجبات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال»، محذرة من عواقب إنسانية وخيمة اكتفت الأمم المتحدة في مواجهتها بمطالبة إسرائيل بالتراجع.

ويشمل القرار إغلاق جميع مقرات الوكالة ووقف أنشطتها ما يطال 12 منشأة للأونروا في القدس المحتلة بضمنها مقرها الرئيسي بالشيخ جراح، و6 مدارس ومخيمي شعفاط، ومخيم قلنديا، وحرمان أكثر من 110 آلاف لاجئ في القدس من خدمات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة ويهدد ملايين آخرين في الضفة الغربية وقطاع غزة

وعشية دخول القرار حيز التنفيذ، أعلن مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة داني دانون، ومن على منصة مجلس الامن الدولي المنعقد بشأن قوانين الكنيست ضد الوكالة، أن حكومته ستقطع علاقاتها

وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لحماية ولاية الانوروا، والضغط على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بتعليق تنفيذ قوانينها ضد الانوروا التي تتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الملزمة بالاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

وأضاف أبو هولي بأنه لا بد من الانوروا طالما الحل السياسي لقضية اللاجئين غائباً، بفعل التنكر الإسرائيلي لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لما ورد في القرار 194.

وأوضح بأن الانوروا تعد شريان حياة للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطق عملياتها الخمس، ولا يمكن الاستغناء عنها، مشيداً بموقف المنظمات الدولية التي رفضت ان تحل محل الانوروا او القيام بمهامها

وأكد بان الدول العربية المضيفة ترفض وبشكل مطلق تحمل أعباء إضافية تقوم بها الانوروا او أي فراغ سيحدثه سريان القانونين الإسرائيليين ضد الانوروا.

وطالب أبو هولي جميع المنظمات الدولية تنفيذ مشاريعها داخل المخيمات الفلسطينية فقط من خلال بوابة الانوروا تعزيزاً لدورها وولايتها بحسب التفويض الممنوح لها بالقرار 302.

وتطرق أبو هولي الى المخاوف بشأن الوضع المالي الحرج للأونروا مع استمرار قطع التمويل الأمريكي وإعلان السويد وقف تمويلها للعام الجاري وإعلان اربع دول من كبار المانحين تخفيض تمويلها.

ورأى ان إسرائيل مهاجمة الأونروا لم تحاول إخفاء أهدافها، فهي أرادت أن تتهي قضية اللاجئين لمحو الحقوق التي لا يمكن محوها، وهي غير قابلة للتصرف. وأن الفكرة بالنسبة لإسرائيل بسيطة، وهي التخلص من اللاجئين، من خلال محاولة تدمير الوكالة.

الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، قال: إن قرار سلطات الاحتلال بوقف عمل «الأونروا» مرفوض ومدان، ويشكل استفزازاً لشعبنا، وهو مخالف لقرارات الأمم المتحدة التي أنشئت بموجبها الوكالة.

وأضاف، أن القرار الإسرائيلي الذي يتحدى الشرعية الدولية، يسهم في رفع التصعيد والتوتر في المنطقة جراء مسه بالخدمات التي تقدمها الوكالة لحوالي 6 ملايين لاجئ فلسطيني داخل المخيمات، محملاً الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة.

بدورها، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين، أنه لا يمكن شطب أو الاستغناء عن «الأونروا»، وفقاً للقانون الدولي، ولا يحق للقوة القائمة بالاحتلال أن تتخذ مثل هذا القرار، لا سيما لعدم تمتعها بأي سيادة قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وشددت «الخارجية»، على أن «الأونروا» رافعة أممية إنسانية تخفف الظلم التاريخي الذي حل بشعبنا، وأن تماهي بعض الدول مع قرار الاحتلال بوقف عملها يشكل مخالفة صريحة وقاسية للقانون الدولي، ولقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار الجمعية العامة الذي اعتمد الرأي الاستشاري لمحكمة

العدل الدولية. خاصة أن القرار

الإسرائيلي يندرج في إطار مشاريع ومخططات أكبر تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اعتبرت إجراءات دولة الاحتلال ضد

«الأونروا» مخالفة واضحة للقوانين الدولية وللتعهدات والمواثيق، وأن هذه الإجراءات تشكل خرقاً للحصانة الأممية والدولية التي تتمتع بها الأونروا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، ومثل وقاحة سياسية. وتابعت، هذه الخطوة خطيرة، وأن طلب إخلاء مقر الرئاسة في حي الشيخ جراح، الذي يحمل أهمية رمزية ومقر معهد تدريب قلنديا المهني الواسع، وكلاهما مستهدف لإقامة بؤرتين استيطانيتين.

وهذا بمثابة انتهاك صارخ للقانون الدولي وتعدياً على حصانة ورفعة مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها القرار رقم 2334، وتتعارض مع التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال.

وطالبت الجبهة، المجتمع الدولي بالانضمام إلى الموقف الفلسطيني الراض للقرارات باعتبارها أداة إضافية لترسيخ الاحتلال والاضطهاد ضد العاصمة القدس، وبتخاذ ما يلزم لمعاقبة إسرائيل كدولة مارقة، ومساءلة قادتها كمجرمي حرب.

بذلك، وهذا دون تعريض الزملاء الفلسطينيين للخطر، والذين يواجهون بيئة عمل معادية بشكل استثنائي تعززها جزئياً حملة تضليل شرسة.

وأشار إلى أن «الحكومة الإسرائيلية تستثمر موارد كبيرة لتصوير الوكالة كمنظمة إرهابية، وموظفيها كإرهابيين و«إن عبثية الدعاية المناهضة للأونروا لا تقلل من التهديد الذي تشكله لموظفيها، وخاصة أولئك في الضفة الغربية المحتلة وغزة، حيث قُتل 273 من زملائنا».

وأضاف: أن تلك الحملة تشكل سابقة للحكومات لاتهام كيان تابع للأمم المتحدة بالإرهاب كذريعة لقمع حقوق الإنسان. وأن «الهجمات السياسية على الوكالة مدفوعة بالرغبة في تجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين، وتغيير المعايير الراسخة للحل السياسي. وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق تقرير المصير ومحو تاريخهم وهويتهم»، داعياً مجلس الأمن إلى مقاومة تشريع الكيبست.

بدورها، دعت اللجنة الاستشارية للوكالة، الحكومة الإسرائيلية باعتبارها القوة المحتلة في الأرض الفلسطينية، إلى تعليق هذا التشريع. محذرة من أن تنفيذه سيؤثر بشدة على الاستجابة الإنسانية في غزة، وقد يعرض وقف إطلاق النار للخطر، ويقوض في نهاية المطاف آفاق الاستقرار الإقليمي.

وشددت على أن «الأونروا» ساهمت في تسهيل أكثر من نصف الاستجابة الطارئة في غزة على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية، وتظل حيوية في التنفيذ الناجح لوقف إطلاق النار من أجل توفير المساعدات الإنسانية والتعليم لمئات الآلاف من الأطفال في غزة و50 ألف طفل في مدارس (الأونروا) في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

عالمياً، تواصل الرفض الدولي والإقليمي العام لمخططات الاحتلال ضد الانوروا وعبرت دول حليفة لإسرائيل عن استنكارها الشديد مؤكدة عدم وجود بديل معقول وقبول للوكالة.

وفي هذا الإطار، أعرب وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، عن قلقهم البالغ بشأن تنفيذ حكومة نتنياهو للتشريع ودعوا الحكومة الإسرائيلية إلى «الامتناع لالتزاماتها الدولية وتحمل مسؤوليتها لضمان تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للسكان المدنيين بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق». وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لضمان استمرارية العمليات، مؤكداً أنه «لا يوجد كيان آخر أو وكالة أممية تمتلك القدرة أو البنية التحتية لاستبدال تفويض الأونروا وخبرتها».

وجدد الوزراء التأكيد على دعم بلادهم لتفويض الأونروا، الممنوح من الأمم المتحدة، في تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، من ناحيته، أكد الأمين العام للمجلس الترويجي للاجئين يان إيغلاند، أن «الأونروا لا يمكن استبدالها»، مشيراً إلى أن بنيتها التحتية اللوجستية تدعم العديد من الجهود الإنسانية في غزة.

وإلى جانب التداعيات السياسية والقانونية لحظر عمل «الأونروا»، في إطار استهدافه الممنهج لقضية اللاجئين وحقوقهم غير القابلة

للتصرف في العودة والتعويض، فإن للحظر تداعيات إنسانية كارثية على اللاجئين، خاصة في القدس المحتلة. حيث أكثر من 110 آلاف لاجئ خدماتها كما يدرس 1800 طالب وطالبة

في 6 مدارس تتبع «أونروا» في المدينة، بالإضافة إلى الخدمات الطبية المجانية إلى جانب خدمات تنظيم الأسرة وتعليمات الأطفال والصحة النفسية ستوقف عن العمل ولا يخفي اللاجئون في القدس خشيتهم من تأثير قرار الاحتلال على الخدمات التي يتلقونها لكنهم قلقون أكثر من هدف القرار العنصري السياسي وبما فيه دفع المقدسيين إلى التعامل مع مؤسسات الاحتلال، وإخفاء وكالة الغوث الشاهدة على جرائم الاحتلال إبان التهجير والنكبة.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، د. أحمد أبو هولي، أن 12 منشأة للأونروا في القدس الشرقية المحتلة من ضمنها مقرها الرئيسي في حي الشيخ جراح، و6 مدارس مهددة بالإغلاق والمصادرة وحرمان أكثر من 110 آلاف لاجئ في القدس من خدمات الانوروا بما فيها الرعاية الصحية والاغاثة الى جانب الحد من عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«الأونروا» تنقل موظفيها من القدس وسط تحذيرات من تداعيات كارثية والأمم المتحدة تطالب إسرائيل بسحب قرارها

الحرب على فلسطين ولبنان والاثمان الباهظة

بقلم د. فريد اسماعيل

لم يعرف مثيلا لحجم العدوان والقتل والابادة والدمار الذي تعرض له شعبنا ولا زال. لم يعد القطاع قطاعا، بل أنقاض قطاع. صور الأقمار الصناعية تظهر ركاما لا متناهيا خلف ركاب. وبعد خمسة عشر شهرا من الحرب، بدأت رحلة العودة خاصة إلى شمال القطاع، رحلة مليئة بالتحديات والصعاب، حملت الأمهات والأطفال والرجال والشيوخ ما تيسر وعادوا مشيا على الأقدام. بعضهم أطفال حفاة، وكثيرون من كبار السن. يعلمون مسبقا أنهم لن يجدوا منازلهم، ويدركون صعوبة الحياة دون بنى تحتية وخدمات أساسية، لكن الأمل يحذوهم بإمكانية إعادة بناء حياتهم بعد أن فقدوا الآلاف من ابناءهم واهلهم وفلذات اكبادهم.

بعد توقف القتال تبدو غزة عارية. توقفت مذبحه غزة، ربما مؤقتا، واستعرت المجازر في الضفة بدءا من جنين بعد يوم واحد من تنصيب ترامب لتمتد بعدها إلى طولكرم ومناطق أخرى، فالمخطط الصهيوني هو امتداد المذابح تحت مسمى "عملية السور الحديدي" إلى كل مناطق الضفة.

وبالنظر إلى خسائر شعبنا وتضحياته الجسام وهول الكارثة، يحق لنا أن نتساءل، لماذا دفعنا هذا الثمن الباهظ ومن أجل ماذا ولمصلحة من!! صحيح اننا فرحون بحرية أسرانا واسيراتنا لكن هل قمنا بتبييض السجون كما كان الوعد أم رفعا اعداد أسرانا واسيراتنا اضعافا! وهل اوقفنا الاعتداءات على الأقصى والقتل والتوغلات في الضفة، أم قام العدو تحت ضجيج الإبادة والقتل بإقرار تشريع هو بمثابة ضم فعلي للضفة حين حول الإدارة في الضفة من الجيش إلى الحكومة، وتوسع في حرب الحسم الاستيطاني وتغيير الواقع الديمغرافي!! هل كانت عملية اختراق غلاف غزة تستحق كل هذه الأثمان، واغلاها هو ما يقدر بمئتي ألف شهيد وضحية وجريح ومعتقل ومفقود! هذا ولا زالت مؤشرات استئناف الحرب أعلى من مؤشرات استمرار وقفها. فالصورة التي ترافق جولات إطلاق سراح الأسيرات تعزز موقف المطالبين لعودة الحرب في المجتمع الصهيوني وهم كثر.

وترامب يريد إنهاء الحرب بضربة أكبر لشعبنا من خلال التهجير، لذلك يجب توقع الأسوأ في ظل التقاطع بين الجنون الأمريكي والإسرائيلي. فها هي غزة بين حطام وركام، وكذلك لبنان في الكثير من مناطقه. لكن لبنان يعمل على الخروج من هذا الوضع من خلال نجاحه في انتخاب رئيس للجمهورية وتكليف رئيس للحكومة، والجهود مستمرة لتضميد الجراح. أما في فلسطين فلا زالت حماس رغم الركاب والدمار والاثمان الباهظة، مصررة على تجاهل الوقائع الأليمة ورافضة استخلاص العبر والدروس، والاعتراف بأن تسليم الأمور إلى السلطة الوطنية الفلسطينية هو الخيار الموضوعي الوحيد القادر على تثبيت أهلنا وعودة الحياة إلى غزة وافشال مخططات العدو من خلال إعادة توحيد شطري الوطن.

تتراكم التساؤلات ونحن نراقب فرحة الجنوبيين اللبنانيين وتوقهم للعودة إلى قراهم، وصدمتهم بواقع التدمير ومشهد أنقاض بيوتهم. مشهد مرير لم يكن أمر منه سوى غابة الركاب التي ابتكرتها آلة الحرب والدمار الصهيونية والصواريخ الذكية الأمريكية في قطاع غزة، ولا سيما في شماله حيث لم يجد بعض سكانه حتى مواقع بيوتهم التي كانت يوما مفعمة بالحياة وزاخرة بامال المستقبل.

لم يعد يكفي العدو وشركاؤه قتل الفلسطيني واللبناني والانسان العربي، بل وجب قتل البيوت والبساتين والزيتون والأرض وحجارتها، لأن هذه الأرض تعود لتنتب رجالا تسكنهم فلسطين منذ الولادة. لذلك عمد العدو إلى قتل الأرض أملا بفض الرباط المقدس بينها وبين اصحابها. يغير ملامحها لتصبح غريبة عنهم، فلا يجدوا مخرجا سوى تركها ليلتحقوا بقطار الغربة والتشريد. وهذه أحد أهم أهداف هذه الحروب الصهيونية الأمريكية كونها تشكل الركيزة الأساسية في بناء شرق اوسطهم الجديد.

تجاهل الإدارات الأمريكية والغربية حجم المعاناة الإنسانية التي تعيشها شعبنا في ظل هذه الحروب، لا سيما في قطاع غزة والضفة والقدس ولبنان، لأن طبيعة الأهداف اللااخلاقية لهذه الحروب تتناقض مع أبسط مفاهيم الإنسانية والكرامة البشرية.. ففي لبنان، وبعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، تحدث الكثيرون عن نتائج تلك الحرب العسكرية والسياسية. لكن ارتدادات تلك الحرب على أهالي الجنوب والضاحية والمناطق المنكوبة كان قاسيا جدا. فمع وقف العمليات القتالية، شد أهالي تلك المناطق الرحال إلى بلداتهم وقراهم، فاستقبلتهم الصدمة لدى رؤية هول الدمار في بيوتهم وارزاقهم. ويتحدث عائدون أنهم كانوا مستعدين نفسيا إلى حد ما قبل رجوعهم، لكن حجم الدمار كان صادما جدا إلى حد جعل البعض منهم يرفض التصديق. فالصورة التي كانت تنقلها بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل في الفترة السابقة، لم تعط الصورة الحقيقية. كما وأن هذا الدمار يتعدى كونه دمارا ماديا ليشمل التمزق الاجتماعي والنفسي الذي يعاني منه العائدون الذين وجدوا أنفسهم أمام مشهد مأساوي لمنازلهم ومزارعهم ومدارسهم ومحللاتهم ومؤسساتهم. وصدمة أخرى واجهت الآلاف ممن حاولوا العودة حين تبين أن جيش الاحتلال جاثم في قراهم وبلداتهم، وبعضهم لا زال بالانتظار.

يقاتل العسكر، يتفاوض السياسيون، تدمر بيوت الأهالي وقراهم. تتم الاستغاثة بالولايات المتحدة شريكة القاتل، فيتم وقف إطلاق النار بحر وورقة أمريكية ملحقة. يفرح الناس، ينصبون خيمة مكان البيت لقناعتهم بأن الأرض إن ضاعت، لا تستعاد بسهولة.

أما في غزة والضفة، فلن تستطيع كتب التاريخ حصر معالم المأساة، فالتاريخ المعاصر

ترامب يعود بـ «صفقة قرن جديدة».. كيف يواجه العرب «القدر الأمريكي»؟!

بقلم: خليل حمد

بالفائدة الاقتصادية على الولايات المتحدة بالطبع.

هي «صفقة قرن» جديدة - قديمة، فالتصريح الجديد وإن لم يحمل مصطلح «صفقة القرن» يحمل كثيراً من ملامح هذه الخطة، فبرأي ترامب أن تهجير الفلسطينيين «يمكن أن يكون مؤقتاً أو طويل الأمد». غير ذلك، الرئيس العائد استهمل ولايته الجديدة بخطوات تصب في تنفيذ مشروعه لإنهاء الحق الفلسطيني، وتؤكد على الثابت الوحيد في سياسته وهو أن دعمه لـ «إسرائيل» لا حدود له. رفع العقوبات عن مستوطنين ارتكبوا جرائم بحق الفلسطينيين كان من أوائل القرارات التي وقعها، ثم رفع التعليق الذي فرضته إدارة بايدن على توريد قنابل تزن 2000 رطل إلى «إسرائيل». خطوات «تكشف مخطط إدارة ترامب ولامح سياسته تجاه القضية الفلسطينية»، وفق ما أكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في بيان.

وللحقيقة فإن ترامب أعلن مبكراً عن خطته التي لن تجلب الخير لا للمنطقة ولا للولايات المتحدة، الأجدى بالإدارة الجديدة «عدم الانسحاق وراء مخططات حكومة نتنياهو»، بل «البحث عن أفق للحل السياسي وفق قرارات الشرعية الدولية بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية» وفقاً لبيان الجبهة أيضاً. وفي هذا الكلام تكمن عين الحقيقة، فالتهجير الذي يشكل خرقاً للقانون الدولي مرفوض بشكل قطعي، لأنه يعمق الصراع ولا ينهيه، والمنطقة لن تنعم بالاستقرار دون حل عادل للقضية الفلسطينية، وتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

بين 2017 و2021، أيام ولاية ترامب الأولى، قاوم شعبنا الفلسطيني هذه الخطة. السؤال هو: هل يعتقد ترامب أن الضغط الهائل الذي يُمارس على الفلسطينيين يمكن أن يجعلهم يقبلون اليوم ما رفضوه بالأمس؟ وإذا كان الجواب بديهاً بدليل الصمود الشعبي والبيانات الفصائلية الراضة للأمر. السؤال الآخر: هل يمكن للأردن ومصر القبول مشروع يهدد أمنهما الوطني (بمنطق المصلحة الضيقة) ويقضي على قضية العرب المركزية (بمنطق الأمن القومي العربي)؟ فكرة «الوطن البديل» ليست جديدة على الأردن، وطرح الأمر بهذه الصفاقة من قبل ترامب أثار موجة غضب شعبي واسعة في البلاد، ووضع المملكة أمام مواجهة جديدة لا خيار لها فيها إلا الرفض، فالقبول يعني تفتت الأردن وتغيير ديموغرافيته بما لا يجعله يبقى «الأردن» الذي نعرفه. لكن للرفض ثمنه. اتصال ترامب بالملك لطرح «الاقتراح» جاء بعد أيام قليلة من قرار «تعليق» المساعدات الأمريكية الخارجية للغالبية العظمى من الدول، ومن بينها الأردن. ربما كان الخطاب عالي المستوى للملك عبد الله أحد أسباب شمول عمّان بهذا التعليق، على عكس «الرشوة المسمومة» التي قُدمت لمصر عبر استثنائها - مع إسرائيل فقط - من قرار التعليق. الرفض المصري المزيد من الضغوط على كل المستويات، أمنياً واقتصادياً وسياسياً، وعلى مصر أن تستعد لدفعها إذا لم تكن حكومة السيسي تريد تقويض حاضنتها الشعبية وسيادتها الوطنية وقرارها المستقل، والأهم تقويض ثقة شعبها والشعب العربي عموماً بدورها ومكانتها. على القاهرة وعمان إذاً أن تشحذا أدوات المواجهة وتخفيف الآثار السلبية لهذه الضغوط التي لا شك أنها قادمة، والطرق كثيرة تبدأ بتعزيز الاستقرار الداخلي، اقتصادياً وأمنياً، وبالتوازي التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية في شكل خطوات الرفض ومضمونها، والتعاون مع بقية الدول العربية ضمن إطار جامعتهم التي لا يجب أن تبقى في موقف المتفرج على ما يحدث من إنهاء للحق العربي كما تريد تل أبيب. الكرة في ملعب العرب اليوم. فلما أن يكونوا بمستوى صمود وثبات الشعب الفلسطيني، وإما أن يفقد العرب دورهم، دون أن تنتهي القضية طبعاً طالما بقي طفل فلسطيني يعرف حقه ويعرف وجه غاصبيه جيداً.

يعتقد الرئيس الأمريكي العائد إلى البيت الأبيض دونالد ترامب أن الأمور نضجت ليعلن عن نواياه الخبيثة لإنهاء القضية الفلسطينية، فكان التصريح من بوابة «الاقتراح بنقل سگان غزة إلى مصر والأردن». الذريعة أن «القطاع مدعّم بطريقة لا تسمح بحياة طبيعية لسكانه»، والمغربيات أنه «يمكنهم [أهل غزة] ربما العيش في سلام لأول مرة». اعتراف ضمني أن أهلنا في غزة لا يعيشون بسلام منذ وُجدوا في هذا القطاع المنكوب بالاحتلال والحصار. لكن النوايا الحقيقية لا تتعلق أبداً بـ «سلامة ورفاهية الشعب الفلسطيني». هذه آخر اهتمامات ترامب، الرجل قالها علانية «مساحة إسرائيل تبدو صغيرة على الخارطة ولطالما فكّرت كيف يمكن توسيعها»، الأمر يتعلق إذا بنكبة جديدة بطريقة تتلاءم مع مقتضيات «القرن الحادي والعشرين».

يتميز ترامب أنه يسمي الأشياء بمسمياتها، بعيداً عن مواربات السياسيين وكلماتهم المنمقة. الرجل جشع ويعترف بأنه يريد «حلب» أموال سعودية مثلاً، سابقاً سرق 400 مليار دولار تحت شعار «الأموال مقابل الحماية». تطور الأمر ليصبح «المزيد من الأموال مقابل الزيارة». في الملف الفلسطيني يرفع ترامب شعار «القضاء على القضية» في بداية ولايته الجديدة، تماماً كما فعل عندما دخل البيت الأبيض للمرة الأولى. وقتها أطلق مشروع «صفقة القرن»، وعمل على تنفيذه أربع سنوات، من إعلان القدس «عاصمة لإسرائيل»، إلى مؤتمر المنامة، وصولاً إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، بزعم تحقيق «السلام» الذي هو أبعد ما يكون عما تم تنفيذه. في تلك الصفقة المشؤومة التي ظلت تفاصيلها الكاملة سرية، رشح أن أحد أركان خطة ترامب «القضاء على حق العودة». خطوات التنفيذ اتخذت شكل الضغط الا محدود على «أونروا»، بقطع تمويلها والتضييق على عملها. هي نفسها «أونروا» التي زعمت تل أبيب أن موظفين منها شاركوا في 7 أكتوبر، فاستجابت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن بقطع تمويلها والتضييق على عملها. هل شعرتم أن هناك رابطاً؟

أحد أهداف الضغط يومها كان تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء المصرية، ومن الضفة إلى الأردن. رفض الفلسطينيون الفكرة جملة وتفصيلاً، ورفضت مصر والأردن أي طروحات لوطن بديل عن أرضهم التاريخية. لكننا جميعاً ندرك أن الخطأ الأمريكية الشريرة تقترن بكثير من العمل لجعل هذه التصريحات «أفضل الحلول» لدى الشعوب المستهدفة. وهذا ما يجري فعلاً. حرب إبادة ضد قطاع غزة على مدى أكثر من 15 شهراً ونصف الشهر، وبالتوازي، حملة تضييق ممنهجة على الضفة المحتلة، وصلت إلى عدوان عسكري سافر بحق أهلها ومدنها وقراها، قتلاً واعتقالاً، تدميراً وحصاراً، واستهداف مستمر وممنهج للسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تقويضها، ربما للقول إنه «لا يوجد شريك لعملية السلام، وبالتالي لا يمكن إقامة دولة فلسطينية».

وكي لا نبتعد عن جوهر «عقلية» ترامب، فإن الأعمال والتجارة أحد أبرز أهدافه من «خطة التهجير». جاريد كوشنر، صهر ترامب ومستشاره في ولايته السابقة، اقترح منذ بدايات حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة أن يتم تهجير سكانه «طوعاً» لإقامة مشاريع عقارية وسياحية على الواجهة البحرية للقطاع. لا ننسى طبعاً حقول الغاز التي تم اكتشافها في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. إن لم يكن هناك فلسطينيون أو دولة فلسطينية في القطاع، ستمتكن «إسرائيل» من استكمال سرقة الثروات العربية الفلسطينية، وهذا يعود

آن أوان إسقاط المشاريع الأمريكية الإسرائيلية

بقلم: محمد علوش

وإن نجاح الحركة الوطنية الفلسطينية من طرح هذه الأجندة الوطنية للإصلاح وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وانتهاء الانقسام، ومعالجة الشأن الوطني العام الداخلي ومتابعة تنفيذه عبر آليات عمل فعالة وملموسة، قد يشكل مع الإنجازات والمكاسب التي تحققت خلال العام الماضي والتي تعمقت من خلالها مكانة القضية الفلسطينية استنهاضاً وطنياً كبيراً، وتقربنا من تحقيق أهدافنا العادلة بالحرية والاستقلال.

إن هذا المسلك الذي نتجه بعض القوى إلى جانب حركة حماس، والمعبر عنه بمحاولة استخدام القوة وفرض سياسة الأمر الواقع في قطاع غزة وأيضاً في الضفة الغربية، والتي تأتي في ظل ظروف قاسية ومعقدة يواصل الاحتلال فيها استنزاف شعبنا رغم وجود التهديد الهشّة ووقف إطلاق النار المزعوم والذي اشتدت خلاله هجمة الاحتلال على الضفة الغربية، إنما تنسف من خلال الوسائل المستخدمة والأهداف السياسية المبيتة والتي أصبحت مكشوفة، فكرة إنهاء الانقسام والجهود واللقاءات الحوارية الطويلة التي عقدت من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، والمبنية أساساً على حاجة وطنية فلسطينية داخلية تستجيب لحاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني ووحدة الشعب والأرض والقضية ووحدة المرجعية والتمثيل، وتستهدف تعزيز صموده وقدراته على مواجهة المخططات والسياسات الإسرائيلية الأمريكية التي يعبر عنها تنبهاً وترامب .

لكن ينبغي القول أيضاً وبنفس الحرص والمسؤولية، إن عدم القيام بإجراءات وخطوات جديّة لإصلاح الوضع الداخلي ووضع حد لحالة الفوضى والفلتان الأمني من قبل القيادة السياسية الفلسطينية، وتجاهل دور المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية، سيفاقم الأوضاع الداخلية ويوفر الفرصة لهذا الطرف أو ذاك أن يوظفها خدمة لأغراضه السياسية.

نحن في مرحلة من أدق وأخطر المراحل التي يمر بها الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وأمام محاولات مكشوفة لإعادة تعريف القضية الفلسطينية كقضية إنسانية أو جغرافية، والتعامل مع أبناء شعبنا كقائض عن الحاجة، حيث تفصل المشاريع المتعلقة بالتهجير القسري أو الطوعي، وفكرة الوطن البديل، وتوطين الفلسطينيين خارج حدود وطنهم الذي لا وطن لهم سواه، فإماداً أعدنا من أجل مناهضة وإسقاط هذه المشاريع العدوانية التي تنتفض من حقوقنا ومن ثوابتنا الوطنية، وماذا فعلنا وماذا ينبغي علينا أن نفعل لتعزيز هذه القضية ووضع حد لكل الإجراءات والقرارات التي تتخذها الإدارة الأمريكية في خدمة ربتها المدللة إسرائيل، التي كشفت المرحلة الماضية أنها ليست سوى كيان وظيفي في خدمة سياسات وأطماع الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما يتجلى في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تحاول فرضه تكريساً للهيمنة الامبريالية الاستعمارية في المنطقة.

يتواصل العدوان على شعبنا منذ 500 يوم، حيث الإبادة الجماعية التي ضربت أهلنا في قطاع غزة، والتي لن تمحي من الذاكرة الجماعية ومن ذاكرة العالم، التي ستشهد دائماً على جريمة الاحتلال الإراهية والعنصرية والفاشية المتوحشة.

وما يحدث في الضفة الغربية هذه الأيام، في شمالها الممتد في جنين وطولكرم وطوباس ونابلس وقلقيلية، ليس سوى استكمالاً لذات الحرب التدميرية الشاملة التي بدأت ما قبل السابع من أكتوبر وما بعده، وقد أعلن الاحتلال الحرب على شمال الضفة الغربية وفتك في البنى التحتية والبيوت والمحلات التجارية والمركبات والشوارع والميادين وكل مقدرات هذه المحافظات الصامدة في وجه الاحتلال رغم الحصار والعقوبات الجماعية والتطهير العرقي، ويجبر الأهالي على النزوح من مخيم طولكرم وبعض البيوت في مدينة طولكرم وينصب الحواجز العسكرية داخل الأحياء السكنية المأهولة بالمدنيين والتي حولها الاحتلال إلى ثكنات عسكرية ومراكز للتحقيق وعذابات الفلسطينيين.

يعمل الاحتلال على تكريس احتلاله وفرض هيمنته الكاملة على الأرض الفلسطينية، ويعمل وبدعم أمريكي ومن رأس الهرم في الإدارة الأمريكية لتنفيذ سياسة الضم والتهجير وممارسة أشجع ممارسات النظام العنصري بحق شعبنا، وهذا الهدف كان ولا زال الشغل الشاغل للاحتلال، وتتحدد قدرتنا على مواجهة هذا التحدي وإسقاطه، من خلال المواجهة الشاملة واتخاذ الإجراءات العملية والملموسة، لتعزيز القضية الوطنية الفلسطينية ونضال شعبنا العادل والمشروع من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا يدعونا للمطالبة بضرورة قيام حكومة ومؤسسات السلطة الوطنية لإدارة الوضع بالضفة الغربية رغم كل محاولات الحصار والتفتيت، ومصادرة الأراضي والضم وإطلاق العنان لميليشيات المستوطنين لممارسة العدوان والفاشية وأعمال التخريب.

والسؤال المركزي اليوم، كيف نذير الصراع والمواجهة مع الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال من جهة، وكيف نرمم الوضع بمنظمة التحرير الفلسطينية كأساس للنظام السياسي الفلسطيني من جهة أخرى، بإطلاق المبادرة للحوارات الوطنية مع مكونات وقوى المنظمة السياسية والمجتمعية، تمهيداً وتأسيساً لحوار وطني شامل على قاعدة ترسيخ أهدافنا وإنجاز المشروع الوطني بتحقيق الحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والالتزام بالبرنامج السياسي والالتزامات القانونية وبالشرعية الدولية والقانون الدولي بشكل شامل التي أكدت عليها منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد لشعبنا، وتعزيز المقاومة الشعبية كشكل نضالي يستجيب للظرف الملموس الذي يمر به قضيتنا وشعبنا مع المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مستقبل شعبنا وقضيتنا.

بقلم: المحامي علي أبو حبله

مقترح ترامب خرق للقانون الدولي

وكذلك الموقف الأردني الرسمي والشعبي يعلن رفضه القطعي لسياسة التهجير والتوطين وقد صرح الملك عبد الله الثاني مراراً وتكراراً رفضه للتوطين ومحاولات التهجير القسري للفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم وترحيل الأئمة إلى دول الجوار، داعياً إلى العمل من أجل إيجاد أفق سياسي لضمان فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، وهناك إجماع عربي على ضرورة التوصل لاتفاق ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويقود إلى «حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بحدود الرابع من حزيران». مقترح الرئيس ترمب يحتوي على العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العربي الدولي. إضافة إلى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، يتضح بأن هذه الخطة تهدف - من خلال مخالفة أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية- إلى تدمير منظومة الأمم المتحدة ومنظومة الدول القائمة على احترام القانون الدولي، وتشريع مخالفات القانون ومنظومة القرارات الصادرة عن أعضاء الأمم المتحدة وهناك نص واضح وصریح للقرار 194 وينص على حق العودة.

خطورة المقترح الأمريكي تتطلب موقف فلسطيني يرقى لمستوى التحديات وضرورة توحيد الصف الفلسطيني وانتهاء الانقسام وضرورة تحرك عربي على كافة المستويات وسرعة عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية واتخاذ موقف عربي رافض لمقترح ترمب ودعم الموقف الأردني والمصري الرافض لسياسة التهجير واتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع حد للسياسة الشعبوية الأمريكية والتي تعرض الخطر أمن وسلامة الدول العربية وتهدد أمنها واستقرارها القومي.

المرحلة وخطورتها أمام مخطط تصفية القضية الفلسطينية، توجب القفز على الخلافات الفلسطينية وتتطلب وعي القيادات السياسية ووقف سياسة الرذخ الإعلامي والمناكفات فيما تعود خطة ومقترح ترامب للتهجير والترحيل للفلسطينيين تظل من جديد. التصريح بحد ذاته مثير للقلق وهو يعبر عن نوايا ترمب الخبيثة وهو يحاول مقترحه تمرير مخطط صفقة القرن التي سبق وأن رفضها الفلسطينيون ومعهم العرب، وقد قوبل مقترح ترمب لتهجير غزة بترحاب شديد من قبل إسرائيل، وسط دعوات لاستغلال المقترح والبدء سريعاً في فتح باب الهجرة لأهالي القطاع. وقال وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسليل سموريتش، إن الحكومة ستعمل لضمان الفكرة سريعاً، واعتبر وزير الأمن القومي الإسرائيلي المستقيل إيتمار بن غفير، أن مبادرة ترامب لنقل سكان غزة إلى الأردن ومصر، تتماشى مع مطالب حزبه اليميني المتطرف، معتبراً أنه من الحكمة أن نتبناها حكومة نتبناها سريعاً.

القوى والفصائل الفلسطينية والقيادة السياسية رفضت بشكل قاطع مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير سكان قطاع غزة، مؤكداً عزمها على إحباط الخطة، واعتبرت أن تصريحات ترامب تتسق مع أسوأ ما في أجندة اليمين الصهيوني المتطرف واستمرار للتكرار لوجود الشعب الفلسطيني.

وقبل أيام من تصريحات ترامب، جدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال كلمته بمناسبة الاحتفال بذكرى عيد الشرطة المصرية، موقف مصر من دعوات تهجير الفلسطينيين، وأكد أن مصر ستدفع بمنتهى القوة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بالكامل، سعياً لحقن دماء الأشقاء الفلسطينيين، وإعادة الخدمات إلى القطاع ليصبح قابلاً للحياة، ومنع أي محاولات للتهجير، بسبب هذه الظروف الصعبة لأنه الأمر الذي ترفضه مصر بشكل قاطع، حفاظاً على وجود القضية الفلسطينية

بقلم:
عائدة عم علي

استهداف «الأونروا» والفلسطينيين في سورية

التحذير من خطورة أي استهداف للوكالة، سواء من حيث دلالاتها على قضية العودة أو تأثيراتها الكارثية على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها في الكثير من جوانب حياتهم الصحية والتعليمية والإغاثية وغيرها له تبعات خطيرة ولهذا فإن التآمر على الأونروا يندرج في إطار تصفية حق العودة، والقضية الفلسطينية برمتها. وهو ما شهدناه في غزة من حرب إبادة وتطهير عرقي وتدمير شامل.

لقد تركت سنوات الصراع السوري آثاراً «كارثية» على مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين. دُمّرت مخيماتهم بشكل كلي أو جزئي، الآلاف قتلوا أو اعتقلوا، ومصير الآلاف ما يزال مجهولاً. عشرات الآلاف اضطروا إلى النزوح أو اللجوء، إلى دول الجوار، أو إلى الدول الأوروبية على متن الزوارق أو التسلّل.

حتى آذار 2011، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يزيد على 570 ألفاً، بحسب (الأونروا)، قرابة 48 في المئة منهم عاشوا في المخيمات، والبقية داخل المجتمعات السورية، أو في تجمعات فلسطينية على أطراف المدن. وتكشف إحصاءات رسمية ان عدد الذين تبقوا بلغ حتى تشرين الأول 2022، قرابة 420 ألفاً، أقل من 3 في المئة يتواجدون داخل المخيمات، ومن تبقي «تشرودوا» في عموم الجغرافية السورية.

وتوثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مقتل 3207 لاجئاً فلسطينياً، على يد قوات النظام، من مارس 2011 وحتى تشرين الأول 2022، إضافة إلى 2721 ما يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري.

وخلال الفترة ذاتها، تكشف الأرقام لجوء أكثر من 30 ألفاً إلى لبنان، و19 ألفاً إلى الأردن، وهما اللتان تقعان ضمن مناطق عمليات الأونروا، فيما وصل أكثر من 3 آلاف إلى مصر التي فتحت فيها (الأونروا) مكتباً مؤقتاً لمساعدتهم. ومع عدم وجود أرقام رسمية لأعداد الذين لجأوا من سوريا إلى تركيا، أو الذين انتقلوا إلى أوروبا، تقدّر تقارير غير رسمية أعدادهم بعشرات الآلاف.

إن الوضع المالي للوكالة غير مستقر إذ ستنتهي الوكالة عام 2024 بعجز مالي. ويجري البحث عن تمويل إضافي لكن الحملة المستمرة ضد الأونروا وحقيقة أن العديد من المانحين يواجهون أيضاً تدابيراً تقشفية، تعني أنه من المرجح أن يكون عام 2025 أكثر صعوبة حيث تعتمد الأونروا بشكل شبه كامل على المساهمات الطوعية من الدول المانحة لتمويلها وهذا يعني أن المساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين الفلسطينيين يكون تبعاً لذلك. فيما التمويل الإجمالي لسورية انخفض واضطرت وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضاً إلى خفض العديد من برامجها.

المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني قال ان تطبيق تشريع الكنيست بشأن الوكالة سيكون «كارثياً». محذراً من تقليص عمليات الأونروا خارج عملية سياسية، وفي وقت أصبحت فيه الثقة في المجتمع الدولي منخفضة للغاية، من شأنه أن يقوض وقف إطلاق النار في غزة.

ان محاولات شطب الأونروا تعكس إصراراً على تصعيد التآمر ضد الفلسطينيين وقضيتهم، وعلى وجود الوكالة في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني ويحقق للكيان الصهيوني إلغاء الشاهد الحي على جريمة العصر.

فيما تتوالى التصريحات الإسرائيلية وتنفيذ قوانين الكنيست بشأن حظر «الأونروا» بما تمثله للفلسطينيين وما يتبعه من نتائج وابعاد سياسية خطيرة محددة تأتي في إطار التآمر على حق العودة والقضية الفلسطينية عبر مخططات التهجير والتوطين ضمن مخطط أمريكي-إسرائيلي.

القانون الذي صادق عليه الكنيست في 28 تشرين الأول الماضي يحظر نشاط وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في المناطق الخاضعة للاحتلال دخل حيز التنفيذ في 31 كانون الثاني 2025، يتسبب في إيقاف عمليات «الأونروا» في الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

المصادقة على مشروع القانون يأتي تويجاً للحملة التي تشنها دولة الاحتلال على «الأونروا» باعتبارها الشاهد الحي على قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ أكثر من سبعة عقود، والتي وصلت ذروتها عقب حرب الإبادة التي شنتها على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، متذرعة باتهام عاملين فيها بالمشاركة في الهجوم على مستوطناتها ومواقعها العسكرية في غلاف قطاع غزة، اتهام صاحبه قصف مقر الوكالة واغتيال واعتقال وجرح أعداد كبيرة من موظفي الوكالة الدولية. بقصد انهيار منظومة العمل الإنساني والتسبب بالجوع والأوبئة والفوضى وتحطيم مقومات الحياة بغزة.

ومع أن الأونروا ضرورة ملحة في ظل استمرار النكبة الفلسطينية والوضع الإنساني الصعب الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في سوريا حيث هشاشة أوضاعهم في أنحاء سوريا تزداد، وتبين ذلك المسوح التي أجرتها فرق الأونروا، إذ يجدون صعوبة في التعامل مع التضخم المتزايد، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إضافة إلى الدمار الذي طال مخيمات اللجوء لا سيما اليرموك جنوب دمشق وهو من أكبر مخيمات الشتات للاجئين الفلسطينيين، حيث تعرض إلى دمار هائل وحصار وتجويع لمدة 6 سنوات.

وبحسب نداء «الأونروا» في كانون الثاني 2023، يوجد في سوريا 102 مدرسة تديرها الوكالة يعمل فيها 1.876 موظفاً، وتستقبل سنوياً 49.500 طالب وطالبة. كما يوجد 23 مركزاً للرعاية الصحية الأولية تستقبل 810 آلاف زيارة مرضية سنوياً، وتقدم 1.012 رعاية سنوية للحوامل قبل الولادة، ويعمل في تلك المراكز 680 موظفاً.

والأهم أن الوكالة تقدم للمخيمات الفلسطينية في سوريا (16) مخيماً موزعة في دمشق وباقي المحافظات خدمات الحماية الاجتماعية لما مجموعه 142.500 شخص من الأشد عرضة للمخاطر، كما تقدم قروض تمويل صغيرة (6.824) قرصاً سنوياً. وبالتالي، تُعتبر أحد الشرايين المهمة لحياة اللاجئين الفلسطينيين، فيما وحتى تاريخ كانون الأول 2024، تم تمويل نداء «الأونروا» الطارئ الخاص بسوريا بنسبة 16.72 بالمائة فقط.

سعي إسرائيل لشيطة الوكالة وتركيعها مالياً هدفه إلغاء الوكالة، وتحفيز التهجير الطوعي، والقسري، والقضاء على حق العودة كهدف أساسي ومركزي وضعه الاحتلال نصب أعينه برسم التنفيذ. واستهداف للقضية الفلسطينية برمتها، والتي بدأت مع بروز قضية اللاجئين في نكبة العام 1948، حيث أسست «الأونروا» ، بهدف رعاية اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم، وأن تداعيات النكبة لا تزال قائمة ، ولم يتحقق حق العودة ، ما يجعل السبب الأساسي لإنشاء الأونروا قائماً حيث تولت تقديم الخدمات لجموع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والدول العربية المحيطة.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

«المعارك الجانبية».. سؤال دائم عن مشعلها والمستفيد

المعارك الجانبية أدوات تفتعل غالباً إبعاد أصحاب القضايا عن معركتهم الرئيسية، يعمل عليها بصمت وتصنع في أروقة مراكز البحث والتفكير لتأهيل وصنع ما يعرف بالقادة الجدد تبعاً لمرحلة جديدة تكون قيد التحضير وتدار من غرف الاستخبارات والمخابرات الدولية، لتشتيت الجهد وصرف الانتباه.

تبدأ عملية التدوير هذه عادة، عبر وسائل الإعلام ذات التأثير والانتشار الواسع، يتبعها جيش من المحللين، وأخطر ما فيها القفز عن الرمزية القائمة ومحاولة شطبها تارة بالتخوين واخرى بالتكفير، مع التركيز على خطاب شعبي عاطفي.

منذ السابع من أكتوبر 2023 والذي إذا وضع في سياقه الطبيعي فإنه مرحلة من النضال الفلسطيني وجه ضربة موجعة للكيان ونظرية الردع، لكن محاولة أصحابه استغلاله لشطب النضال الفلسطيني على مدار عقود وتصوير أن تاريخ النضال الفلسطيني بدأ يومه هي محاولة لشطب الرمزية الفلسطينية، كما هو نهج الاخوان المسلمين فرع فلسطين دوماً بدءاً من الاستهزاء بالمناسبات الوطنية مروراً بمنح الاحتفال بذكرى أبو عمار، وليس انتهاء بتخوين الحركة الوطنية الفلسطينية ومحاولات إيجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.

تحاول حركة حماس عبر جيشها المنتشر في الفضاء الالكتروني وبدعم من الأم الاخوان المسلمين، أن تشطب الرمزية الفلسطينية بكل مكوناتها لصالح نهج الإخوان. حتى الأسرى المحررين الذين تتغنى حماس بتحريرهم ولسنا هنا بموقع الحديث عن التكاليف وفواتير الدم والخراب وما تعرض له وما زال اهله بغزة، وتقيم هذه المغامرة السياسية، لكن حتى هؤلاء الأسرى لم يسلموا من الشبنة لمجرد حديث في مقابلة صحفية في محاولة شطب رمزية الأسير إن اختلف معهم فكرياً وسياسياً. حتى لو كان عميد الأسرى الفلسطينيين محمد الطوس على خلفية قوله: «إنه لو عرف الثمن الذي سيدفعه من أجل حريته لكان رفضه»، فرغم أنه بذلك كان يعلن التضحية بحريته قولاً وفعلاً ويظل مخلصاً لذاته وللهدف الذي ضحى من أجله هو وكل الأسرى.

مؤسف جداً هذا السبب والإسفاف والاستخفاف الذي يتعرض له شخص قضى 40 عاماً، وقبلها عامين في سجون الاحتلال من أجل فلسطين، وكان رمزاً نضالياً معروفاً داخل السجن. فقد كان الطوس المعلم والأب الأول لكل الأسرى الأطفال، وكان بمثابة المدرس والمشرف على كل أسير طفل داخل السجون. ومن المعيب جداً الإساءة إلى الرمزيات المقدسة لشعبنا، خصوصاً الشهادة والأسر، أمر محزن جداً ما نراه. لقد كشف السابع من أكتوبر وما تلاه عمق الانقسام الفلسطيني وتجذره لدى حركة حماس وقادتها وكمية الفكر الذي زرعه وما زالت في عقول انصارها، وخطورته التي تهدد المجتمع الفلسطيني.

اليوم نتجادل ونختلف في سرديتنا الداخلية، ويتبارى أشباه محللين وكتاب وحتى صحفيين في النقاش حول النصر والهزيمة، حول من يمتلك الشرعية، ومن سيكون الحاكم على ركام ودم غزة، كل هذه المعارك الجانبية تخاض بأسلوب عنيف يصل حد الارهاب الفكري ولربما التهديد الجسدي ضد بعضنا، بينما الاحتلال يستغل كل ذلك، بخطاب مختلف بكل اللغات للعام يسوق روايته، ويخنق الضفة بجواز وبوابات حديدية أصبحت معها مدننا وبلداتنا التي تواجه ذات العدوان جزر متناثرة لدرجة لم تمكن الأسير المحرر الانتقال من رام الله إلى محافظته، فيما يبقى السؤال من يفتعل هذه المعارك ومن المستفيد وتبقى الإجابة كفى يجب انهاء المعارك الجانبية ومحاولة خلق رمزية جديدة في وقت يتحدث فيه ترامب صراحة عن التهجير، وغزة تحت الردم والقتل والدمار، الضفة يتوعدها الدور. كل ذلك يدعو للسؤال على ماذا نختلف، على ماذا نراهن غير وحدتنا ومصالحنا كفلسطينيين، في وقت باتت فيه مواقف الدول تباع وتشترى بعيداً عن تصوير الامر وكأنه خلاف تحليلي عن انتصار أو هزيمة؟ من يمثل ومن يمتلك الشرعية؟ على بقايا أرض تنهشها المستوطنات؟ هل كل ما يحدث لا يهر جفن ويلزم مراجعة كافة السياسات والارتهاان على دول أو محاور؟ ام يكفي ما حدث بغزة وما سيحدث بالضفة لكن لمرة واحدة نضع تاريخنا بأيدينا لتتناور معاً نحو وحدتنا فهي قوتنا، لم يبقى شيء نختلف حوله، هل من دعوة وإرادة صادقة لطي صفحات الماضي، ونبدأ يداً بيد بعيداً عن المناكفات الحزبية، فلسطين وإن كانت متخنة تتسع للجميع ولبسم جراحها شيئاً من الخجل والانتصار لدم الشهداء.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة